نص ردن

▪ علاء حسن

لا خبــر لا مكتوب

في تقريـر اذاعي بثتـه اذاعة دولية أبدى شباب عراقيـون اعجابهم باداء المطـرب راشـد الماجد باداء اغنيـة زميله فاضل عـواد الشهيرة "لا خبر لا جفيـة لا حامضـ حلـو لا شربت " ، وجـاء في حديث احد الشبـاب ان هذا التوجـه مـن شأنـه ان يوطد علاقـات العراق بـدول الخليـج ، ولاسيما ان بعضها مازال مصرا على رفضه التنازل عن ديونهٍ بذمة العراق.

التفاتـة الشاب جديـرة بالتامل فهي تحمل ابعـاداً سياسية بحسب تعبير احـد اعضاء مجلس النـواب السابق ، ومن شانهـا ان تزيل عقبات تطوير العلاقـة بـين بغـداد و الرياضـ ، لان المطـرب الماجد مـن أب سعـودي وام بحرانيـة ويُقيم في دولة الامارات ، بمعنى انه يمتلك ثلاثة ابعاد سياسية ، واعجابـه باغنية فاضل عواد يعني ان الرجل على استعداد كامل لتفعيل الابعاد الفنية و الثقافية .

احـدى الصحـف السعوديـة ذكـرت الخميـس الماضـي ان مجموعة من السجناء السعوديين المعتقلين في سجن الناصرية دخلت الأسبوع الثالث مـن إضرابهـم عـن الطعام ، يأتـي ذلك، في الوقـت الذي تتابع فيـه سفارة المملكة في الأردن ملف المعتقلين السعوديين في العراق وتابعت الصحيفة أن السجنـاء السعوديـين المضربين عن الطعام في سجـن الناصرية، يبلغ تعدادهـم سبعـة سجنـاء، ولا يزالون مضربين عـن الطعام منـذ ١٨ يوما تقريبا. وهؤلاء السبعة يتعرضون لأشد أنواع التعذيب على يـد السجانين العراقيـين، وأن أوضاعهـم الصحيـة باتـت "قاسيـة"، وهنـاك ٥ سجناء سعوديـين تعتقلهم السلطات في سجن بغـداد الشعبة الخامسة ينتظرون تنفيـذ حكـم الإعدام بحقهم، وأحدهـم علي حسن علي الشهـري الذي حكم بالإعدام لمجرد تجاوزه الحدود.

مـا ذكرتـه الصحيفـة لا يكشف عـن اية "ابعـاد ايجابية" لتطويـر العلاقة بـين البلديـن عن طريق التعاون الغنائي و مـن المستحيل ان يحقق تقاربا محتملا فالقضية " متينة" وتحتاج الى المزيد من الجهود ، ومنها المصادقة على اتفاق تبادل المعتقلين بين العراق والمملكة .

وزارة الخارجيـة العراقيـة أنحـت باللائمـة علـى البرلمـان العراقـي لتأخـره في إبـرام اتفاقيـة تبـادل المعتقلـين مـع السعوديـة ، معربـة عـن املهـا في التوصـل إلى اتفـاق بـين الكتـل النيابيـة للمصادقـة علـى اتفاقيتـين، الأولى مـع إيران والأخرى مـع السعودية بحسـب مصدر في الـوزارة الـذي اكـد بـذل جهودهـا للتوصـل إلى نتائـج إيجابية لحسم هـذا الموضـوع، نظـرا لأهميتـه ودوره في تطوير العلاقات بـين البلدين.

رئيـس مجلس النواب دعا رؤساء الكتـل النيابية إلى بلورة موقف موحد وتحقيق اتفاق على مصادقة المجلس على اتفاقيات العراق مع دول الجوار في إطار تبادل المعتقلين ، ومن المناسب هنا ان يسمع اعضاء المجلس اغنية لا خـبر بصوت المطـرب راشد الماجد فعسى ان يحثهم ذلك على التخلي عن مواقفهم الرافضة للمصادقة على اتفاقية تبادل المعتقلين بين العراق و ايران والسعوديـة ، وعلـى انغام لا خبر لا جفية لا مكتـوب ربما يلتفت رؤساء الكتـل "الابعـاد الانسانية" في تفعيل الاتفاقيتـين ، خصوصا ان ايران ما زالت تحتفظ باكثر من ٣٠٠ معتقل عراقي ، صدرت بحقهم احكام بالسجن بتهـم تجاوز الحدود ، ونامت عليهـم (الطابوكة) ولا احد يدافع عنهم ، ولا خبر ولا مكتوب عنهم .

هل يرى المتقاعدون أخيرا قانونا ينصفهم.. أم يظلون حقلا للدعاية الانتخابية ؟

منذ سنوات والمتقاعدون يعانون من العوز والإهمال وقد علا صراخهم لكن بلا فائدة ، اللجان المالية والاقتصادية في البرلمان تنتظر ما ستكشفه موازنة العام القادم من فائض مالي ليتم تحديد الزيادة المرتقبة ..ارقام غير منظورة لوعود كثيرة صدرت عن ممثلي الشعب باقرار قانون ينصف شرائح كبيرة من المجتمع أفنت أعمارها في بناء الدولة.

عبـود عبـد الله عبـد الموظف في وزارة التجارة أُحيل على التقاعد عام 2007 ، يقول "لم المسـ أي تحسن في الراتب الا بعد عام 2005 ولكن مع الاسف لم تستمـر هـذه الحالة سوى عامين بسبـب احالتي على التقاعد ليتقلص مدخولي الشهري الى اقل من 90% مما كنت اتقاضاه في وظيفتي ، ومن سوء حظي ان قانون التقاعد تم تعديله ليشمل المتقاعدين بعد عام 2008 لتكون رواتبهم 80% من رواتب أقرانهم المستمرين في الخدمة ".

□ بغداد / إبراهيم إبراهيم

طوابير البحث عن راتب تقاعدي (ارشيف)

كتلة الاحرار : الحد الادنى للراتب التقاعدي المعمول به حاليا لا يمثل شيئا امام مصروفات العائلة العراقية

خبير اقتصادي : اعداد المتقاعدين ومن يرتبط بهم يصل الى ٦ ملايين نسمة و رعاية هذا العدد الهائل تمثل حقا وواجبا على الدولة والمجتمع والحكومة

مواطنون : شيئان لاحل لهما الكهرباء و رواتب المتقاعدين

هيئة التقاعد: اعددنا سلماً جديداً لرواتب المتقاعدين لتحسين ظروفهم المعيشية

ويضيـف عبـد "ان حالة المتقاعديـن مأساوية للغايـة بسبب عـدم اهتمام الدولـة بمن خدمها لسنـوات ، فلا تقدير لهم ولا مكانة ولا دعم وان اكثر المتقاعديـن لا يملكون دورا خاصة بهم او ضمانا صحيا كما هـو موجود في اقرب الدول البنـا، اضافـة الى رفضـ البنـوك إقراضهـم ، وان النقاشـات في مجلس النواب لم ولن تأتي بشيء من أجلهم الا الفتات ."

لا حـل !!

سالم عبد الرحمن مدرس متقاعد يقول "هناك شيئـان في العراق ليس لهما حل حتى لو قامت القيامـة وانطبقـت السماء علـى الارض الاول ملـف الكهربـاء والثـاني رواتـب المتقاعديـن والارامل واليتامى (الرعاية الاجتماعية) فانها سـوف تبقى تـراوح في مكانها ولـن يلتفت لها احـد ، لا مجلس النواب ولا مسؤولو الحكومة والسبـب بسيـط لانهـا تخص الطبقـة الفقيرة التي ليس لهـا اهمية لدى من يتصدون للعملية السياسيـة وفي كل الازمـان ، ان اموال الدولة تسـرق بالمليـارات وفي وضـح النهـار ولكـن عندمـا تصـل الى المتقاعديـن يصرحـون ان الموازنة لا تكفي !"

فـلاح محمد شمران ضابـط سابق في الجيش يقـول "مـن الخطـأ الفـادح توحيـد الرواتـب التقاعدية بين العسكريين والمدنيين ، فالعسكري الذي أفنى عمره في حالـة عدم الأستقرار التي تتمثل بمواجهات وحروب دامية استمرت لاكثر من عقديـن من الزمن بعيدا عـن اسرته وإدارة شؤونها والإشراف على تنشئة أولاده بصوره مباشرة ، والـذي كان يضطر الى تجزئة مرتبه ما بـين أسرتـه ومتطلبـات معيشتـه في موقع وحدته العسكرية عدا مصاريف التنقل ، والذي تتوجب عليه الاستجابـة وتنفيذ أية أوامر في أيـة لحظة من الوقت الذي ينتـاب اداء وظيفته خطر الاصابـة او الموت هو ليس كالذي يباشر دوامـا لست ساعات في دائـرة مدنية قريبا من اسرتـه ولا سلطـان عليه خارج الوقـت المحدد لمؤسسته المدنية ."

شماعة صندوق النقد الدولي

يحيى محسن حسـين متقاعد منذ ٢٠٠٥ يقول "دائمـا مـا يربـط المسؤولـون الحاليون عن الاقتصاد قـرارات صندوق النقـد الدولي التي لا تسمـح بزيادة رواتـب المتقاعدين ،وكأن هذا الصنـدوق لا مشكلـة لديـه في العـالم كلـه إلا رواتب المتقاعدين العراقيين وهذا في اعتقادي كلـه كـذب ، لمـاذا لم يعترض الصنـدوق علـى السرقـات والفسـاد الذي بلـغ ٧٠٠مليار دولار منـذ ٢٠٠٣ للمسؤولـين الحاليـين ؟! إسألـوا اي عراقـي مهجـر في الـدول الاوروبيـة التي تحـترم شعبهـا ، ألا يتقاضـى راتبـا تقاعديـا اكـثر من الراتـب التقاعدي لموظـف لديه خدمة أكـثر من ٤٠ سنـة في العراق، ولمـاذا لا توقف الرواتـب التقاعديـة الكبـيرة لاعضـاء مجلس النواب السابقيين والحاليين واعضاء مجالس المحافظـات والمجالـس البلدية التـي تستنزف موازنة البلد"؟!

الموازنة تحـدد الزيادة للمتقاعدين

قالـت عضـو اللجنـة المالية عـن كتلـة الاحرار ماجـدة التميمـي في تصريح لـ" المـدى"، " انه تـم التاكيـد على توحيد رواتـب المتقاعدين قبل ٢٠٠٨ وبعدهـا لوجـود فـارق كبـير بينهمـا ، ويكـون مقـدار الراتب حسـب الشهـادة ومدة الخـدمة والعنوان الوظيفي عند التقاعد ."

واضافـت التميمـي " ان الحـد الادنـى للراتب القاعـدي والمعمـول بـه حاليا وهـو ٢٢٠ الف دينـار لا يمثـل شيئا امـام مصروفـات العائلة العراقيـة مـن اجور سكـن وكهربـاء وخدمات صحيـة وغيرهـا وهـذا مـا يخالـف الدستـور الذي نصـ على توفير حياة كريمـة وآمنة لكل مواطن."

كانت الناس تأمل ان تنقلها الانتخابات الى واقع جديد (ارشيف)

واشـارت "الى عـدم امكانية تحديـد رقم معين يمكـن طرحه للحـد الادنى للرواتـب التقاعدية المرتقبـة بسـبب وجـود محـدد مهـم هوعـدم اكمال موازنة الدولة لعام ٢٠١٣ وكم متوفرمن تخصيصـات ماليـة فيهـا ، لذلـك طلبنـا مـن رئيـس هيئة التقاعـد العامة الاسـراع بارسال التعديلات الخاصة بالقانون ويفترض ان آخر موعـد لإرسالها كان يوم ٢٨ مـن الشهرالماضي ومـن دون ارقام ليتسنى لنـا دراسة التعديلات وتقديم الارقام وفق رؤية اقتصادية مستقبلية وواقعية."

وأوضحـت " ان اللجنـة اخـذت علـى عاتقهـا تداول الموضوع مع كل الاطراف المختصة وذلك من خلال الاتصال بخبراء من وزارة التخطيط لدراسـة عملية التضخم التـي ستحصل نتيجة الزيادات المالية ومعرفة كمية الوفرة المالية في موازنة العام القادم ."

واختتمـت التميمـي حديثهـا بالقـول "هنالـك توجه لرفـع العبء عن الحكومـة وذلك بتفعيل قانون الضمـان للقطاع الخاص بجميع أشكاله حيـث يشمل العمال والكسبة وسائقي سيارات الاجـرة بالعمل علـى وضع قاعـدة بيانات لكل شخص يرغب بالحصول على ضمان اجتماعي وذلك بأخـذ توقيفات تقاعدية منه ووضعها في صندوق يسمـى صندوق الضمـان الاجتماعي تكـون وزارة الماليـة هـي المسؤولة عنـه ،وان بـوادر هـذا القانـون ستكـون بدايـة السنـة القادمة".

توحيد الرواتب التقاعدية

و كشـف عضو اللجنة المالية عـن كتلة المواطن فالـح السـاري أن تعديـل قانـون التقاعـد يشمـل تقليص عمـر الإحالة للتقاعـد و توحيد الرواتـب التقاعدية فضلا عـن التأمين الصحي للمتقاعدين وقال الساري " ان اللجنة المختصة بتعديل قانون التقاعد المنبثقة من اللجنة المالية في مجلـس النواب علـى اتصال دائـم برئيس هيئة التقاعد العامة ولجنة الخبراء لإعداد سلم جديد لتعديل قانون التقاعد".

و أضـاف " ان التعديـلات الجديـدة ستشمـل تقليص عمر الاحالة للتقاعد من ٦٣ عاما الى ٦٠ أو ٦١ عاما و منح المتقاعد ضمانا صحيا فضلا عـن تخصيص راتب موحد لجميـع المتقاعدين سواء أكانوا مدنيين أو عسكريين."

و أشـار السـاري الى " ان رواتـب المتقاعديـن فيهـا درجـات دنيـا حيـث لا يتـلاءم راتبـه مع الفـترة التـي قضاهـا في الخدمـة الوظيفية و الوضع الاقتصادي والمعاشي الموجود حاليا" مؤكـدا " وجـود سلـم مقـترح لتعديـل هـذه الرواتـب بحيث تكـون أكثر انصافـا و مراعاة لفئة المتقاعدين باعتبارهم شريحة كبيرة و في أعمـار متقدمة و بحاجـة الى مراعاة و خدمات خاصة".

وأوضح أنـه " لا يوجد حتى الآن سلم تقاعدي واضـح يمكـن تقديمـه الى مجلس النـواب او يمكـن إقـراره قبـل نهايـة العام الجـاري ليتم تطبيقه مطلع العام المقبل ٢٠١٣ ".

كذبة كبيرة

فيمـا أوضح النائب عن دولـة القانون منصور التميمـي في تصريـح لـ "المـدى" ان قانـون التقاعـد لا يمثل طموح المواطنـين في بلد لديه ثروة هائلة مثـل العراق ولذلك اكدنا وفي اكثر مـن مرة علـى ضرورة اقـرار قانون قـادر على انصاف هذه الشريحة المهمشة في المجتمع ."

وأكـد التميمـي " ان اولى الفقـرات التي يجب اقرارهـا هـو تعديـل سلـم الرواتـب ويشمـل جميع موظفي الدولة بما فيها الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصـة والهيئات من خلال تثبيت مفـردات واضحـة وشفافة مـن دون تمييز بين مؤسسة دون اخرى. "

واضـاف الى " ان مقـدار الامـوال التي تذهب للموازنـة التشغيليـة والتي تسـاوي ٧٥٪ من الموازنـة العامـة وهـي في الحقيقـة تصـرف كرواتب خيالية كمخصصات وحوافز للرئاسات الثـلاث والهيئـات والمؤسسـات المستحدثـة بعد التغيـير من ذلك نستدل علـى وجود ترهل وظيفي كبير في مفاصل الدولة ."

واشـار الى " ضـرورة احتسـاب راتـب لـكل المتقاعدين بما مقداره ٨٠٪ من مجموع الراتب الكلـي لأقرانهـم المستمريـن في الخدمة وليس صـرف زيـادات بخسـة لا تمثـل الا اكاذيب مع الاسف لم تعد تنطلي على الناس !"

يذكـر أن قانـون التقاعـد العـام معروض على مجلـس النـواب منـذ فـترة طويلـة مـن دون التوصـل الى إقـراره بسبـب الخلافـات التـي تعاني منها العملية السياسية.

رأي متخصص

الخبـير الاقتصـادي د.عباس ابراهيـم محمد يقـول " ان القوانيـين التـي تصدرهـا الدولـة العراقيـة يفترض ان تكـون لخدمـة المواطـن والمحافظـة علـى كرامته وتحقيـق العدالة بين الجميع وليس لخلق تفـاوت وتمايز اجتماعي واقتصـادي ، وذلـك مـن خـلال اقـرار قوانين خاصـة لفئـات معينـة تتمتـع بامتيـازات غير قانونية وفق المفهوم الانساني والالهي واخرى هزيلـة للاغلبية من عامة المجتمع تطيح باموالهم وحقوقهم."

واضـاف "ان اعداد المتقاعدين ومن يرتبط بهم يصـل الى (٦) مليـون نسمـة وان رعايـة هـذا العـدد الهائـل يمثل حـق وواجب علـى الدولة والمجتمع والحكومة علما ان ذلك لم ينفذ بشكل عـادل برغم الموارد المالية الكبـيرة الواردة الى البلد وما يثبت ذلك صدور قانون التقاعد لسنة ٢٠٠٦ ثم تعديله في سنة ٢٠٠٧ بشكل اتجه به الى الاسوأ في اغلب فقراته."

واشـار الى " ان قانـون التقاعـد القـديم كان يعطـي للموظـف المـدني راتبـا يُحتسـب على اساس معادلـة رياضيـة هـي (عـدد الاشهر × الراتب الكلي / ٤٢٠)وكان الحد الاعلى للراتب التقاعـدي هـو ٢٠٠ دينـار ، امـا بعـد التعديل القانـوني فان الراتب القـديم بمنظور الاسعار الجارية والتضخـم وزيادة الموازنـة السنوية للدولة من(١٠ الى ٢٠) مليار دولار الى مايزيد علـى (١٠٠)مليـار دولار لا يمثـل شيئا وهناك امثلة كثيرة."

سلم جديد

وكشـف مصـدر مسـؤول في هيئـة التقاعـد الوطنيـة النقاب عن اعـداد سلم جديد لرواتب المتقاعديـن لتحسـين الظـروف المعيشية والانسانية لشريحة المتقاعدين.

واوضـح المصـدر " ان السلم الجديـد يتضمن زيـادات في رواتـب المتقاعديـن (٦) درجات، حيـث سيبلغ راتب المتقاعـد في الدرجة الاولى الـذي لديه خدمة خمسـة وعشرين سنة (٥٠٦) الـف دينار فيمـا يبلغ راتب المتقاعـد الذي لديه خدمـة خمسـة عشـر سنـة (٤٣٠) الـف دينـار وهكـذا كلا حسـب سنـوات خدمتـه ودرجتـه الوظيفية.

من جهتها كشفت الجمعية العراقية للمتقاعدين، عـن تغيير الحكومة اسم قانـون التقاعد المزمع اقـراره في مجلـس النواب الى قانـون التأمين الاجتماعـي، مطالبـة بان تتضمـن موازنة عام ٢٠١٣ التخصيصات المالية لهذا القانون.

وقـال رئيـس الجمعيـة العراقيـة للمتقاعديـن مهـدي العيسـى "إن الحكومـة بعـد مناقشتها لقانـون التقاعد الموحد قـررت تغيير اسمه الى قانون التأمين الاجتماعي".

واوضـح "أن القانـون بات اوسع مـن السابق لشمولـه المتقاعديـن من العسكريـين والمدنيين وكذلـك منتسبـي القطـاع الخاص، فضلاً عن التأمين الصحي للمتقاعدين."

وتابـع انـه " تم تغيير اسـم القانـون لشموله قطاعـات واسعـة مـن المجتمـع وتقـرر وفـق القانـون الذي وصلـت نسختـه الحكومية الى مجلـس النـواب تحديد الحـد الادنـى لرواتب المتقاعدين بـ٤٠٠ الف دينار."